

الدليل العلمي للمؤتمر السابع لمنظمة المرأة العربية

التمكيــــــن الإقتصـــــاد**ي للمـــــرأة** وتعزيز قيم السلام والعدالة والمواطنة

> مسقط - سلطنة عُمان ۱۹-۱۸ دیسمبر ۲۰۱۸م



التمكيــــــن الإقتصـــــادي للمـــــرأة وتعزيز قيم السلام والعدالة والمواطنة

> مسقط - سلطنة عُمان ۱۹-۱۸ دیسمبر ۱۸۰۸م

____<u></u>ولي_____

حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم – حفظه الله ورعاه –







برنامج عمل المؤتمر السابع لمنظمة المرأة العربية

التمكيـــــن الإقتصـــــادي للمـــــرأة وتعزيز قيم السلام والعدالة والمواطنة

> مسقط - سلطنة عُمان ۱۹-۱۸ دیسمبر ۲۰۱۸م

اليوم الأول الثلاثاء: ١٨ ديسمبر ٢٠١٨ (قاعة مجان)	
تسجيل الوفود	۱۰:۰۰ - ۸:۳۰
 السلام السلطاني فيلم بعنوان (المرأة العُمانية في ظلال النهضة) كلمة معالي الشيخة / عائشة بنت خلفان بن جميل السيابية - رئيسة الجلس الأعلى لمنظمة المرأة العربية الكلمات الافتتاحية تدشين طابع بريدي بمناسبة ترؤس سلطنة عمان لمنظمة المرأة العربية إطلاق دليل تمكين المرأة العمانية 	۱۲: ۱.:
استراحة	15:10 - 15:
الجلسة الأولى: التمكين الاقتصادي والاجتماعي وموقف المرأة العربية منه. رئاسة الجلسة: الأستاذة الدكتورة/ منى بنت أحمد السعدون، عميدة كلية الطب والعلوم الصحية بجامعة السلطان قابوس- سلطنة عمان.	1:10 - 15:10
عروض أوراق العمل	
 تمكين الرأة العمانية اقتصاديًا: الأهدف والمؤشرات والتحديات (تقدمها كل من د. مليكة البوسعيدي، د.عايدة النبلاوي جامعة السلطان قابوس. سلطنة عمان) الحلقات المفقودة في أنماط البحوث المعاصرة حول المشاركة الاقتصادية للمرأة في النطقة العربية (أ. مهريناز العوضي. مديرة مركز الرأة بالإسكوا). المواطنة الصالحة والرشيدة ودورها في تحقيق تمكين المرأة: تجارب وخبرات ناجحة في تعزيز قيم السلام والعدالة والمواطنة. (أ.د أحمد زايد . مصر) المرأة في العمل العائلي بين سندان الحق القانوني والواجب العائلي. (د. هانية حمودة- لبنان) التمكين الاقتصادي للنساء المقاولات لرفع التحديات . (أ. عائشة العمراني- المغرب). 	1:10 - 17:10
مناقشـــات	1:1 1:10
الغداء	r:m 1:m.

الجلسة الثانية: تحديات التمكين الاقتصادي للمرأة العربية رئاسة الجلسة: الأستاذة الدكتورة/ سهام محمد أحمد بخيت، مدير جامعة الزعيم الأزهري- جمهورية السودان	8:m r:m.
عروض أوراق العمل	
 المارسات البحثية حول قضية التمكين الاقتصادي والاجتماعي للمرأة.(د. نسرين البغدادي - مصر). تصور مقترح للتغلب على تحديات التمكين الاقتصادي للمرأة العمانية والرؤى المستقبلية لذلك . (د. حمدة بنت حمد بن هلال السعدية - سلطنة عمان) وثيقة متضمنة لمساهمة القطاع في التمكين الاقتصادي للمرأة من خلال ترتيب القرض المصغر. (د. مليكة موساوي - الجزائر) . في أهمية الانفتاح على التجارب الجديدة الخاصة بتمكين الفتيات والنساء اقتصادي . (د. آمال قرامي - تونس) . دور المرأة العمانية في تنمية المسروعات الصغيرة: مشروعات الثروة السمكية نموذجا. (أ.خلفان بن محمد الراشدي - سلطنة عمان). 	0:10 - E:W·
مناقشـــات	۵:۳۰ - ۵:۱۵
إطلاق دراسة استرشاديه لإدماج المرأة العربية في الأجندة التنموية ٢٠٣٠ بالتعاون مع UNDP	7: 0:14
حفل العشاء	۸:۰۰ مساءً

اليوم الثاني: الأربعاء ١٩ ديسمبر ٢٠١٨ (قاعة قنتب)	
الجلسة الثالثة: المواطنة الصالحة والرشيدة ودورها في تحقيق تمكين المرأة. رئاسة الجلسة: سعادة الأستاذة الدكتورة الشيخة/ مريم بنت حسن آل خليفة نائبة رئيسة المجلس الأعلى للمرأة - مملكة البحرين	1.:80 - 9:
عروض أوراق العمل	
 دور مؤسسات التعليم العالي في تعزيز التمكين الاقتصادي والاجتماعي للمرأة العمانية (تقدمها كل من:- د. منى بكري، د. وفاء العمري - سلطنة عمان) دور العلومات والمتابعة والتقييم في التمكين الاقتصادي للمرأة: مرصد المرأة المصرية نموذجاً. (د. ماجد عثمان- مصر) الهددات الثقافية لقيم السلام والعدالة و المواطنة لدى للمرأة العربية (رؤية تأصيلية سوسيولوجية). (د. حسين محادين- الأردن) كيفية إدماج النوع الاجتماعي في سياسات وخطط وبرامج الدول العربية (د.عفاف أحمد عبدالرحمن - السودان) برامج الهيئات والمؤسسات الإقليمية والدولية في مجال العدلية الاجتماعية : الحالة الفلسطينية. (أ. لونا سعادة- فلسطين) 	1.:K 9:
مناقشــــات	1.:80 - 1.:14.
استراحة	11: 1.:80

الجلسة الرابعة: التمكين والعدالة الاجتماعية ودورهما في تعزيز قيم السلام والمواطنة رئاسة الجلسة: الأستاذة الدكتورة/ ياسمين البلوشية، عميدة كلية مسقط- سلطنة عمان	1: 11:
عروض أوراق العمل	
 جهود وزارة التنمية الاجتماعية في التمكين الاقتصادي والاجتماعي. (د. هدى بنت سالم بن علي الخاطرية- سلطنة عمان) دور الثقافة المجتمعية في تعزيز قيم العدالة الاجتماعية والسلام والمواطنة. رأ. عطور حسين على - العراق) بعض آليات التمكين الاقتصادي للمرأة الموريتانية: منظمة نساء بنك - وموريتانيا ألفين نموذجاً. (د. ينصرها محمد محمود- موريتانيا) دور مشاريع التنمية المستدامة لجمعية المستقبل للتنمية في تعزيز معايير التمكين الاقتصادي للمرأة أثناء الأزمة الإنسانية في اليمن. (أ. ابتسام مبارك رمضان مسيعد- اليمن) 	17:20 - 11:
مناقشـــات	1: 17:80
الجلسة الختامية	
• تكريم الدراسات المتميزة في مجال المرأة العربية • اطلاق اعلان مسقط	1:14 1:
الغداء	r:m 1:m.





أوراق عمل المؤتمر السابع لمنظمة المرأة العربية

التمكيـــــن الإقتصـــــادي للمـــــرأة وتعزيز قيم السلام والعدالة والمواطنة

> مسقط - سلطنة عُمان ۱۹-۱۸ دیسمبر ۲۰۱۸م

رئاسة الجلسة	الجلسات	
د. منى بنت أحمد السعدون عميدة كلية الطب والعلوم الصحية بجامعة السلطان قابوس بسلطنة عمان	الجلسة الأولى (التمكين الاقتصادي والاجتماعي وموقف المرأة العربية منه)	اليوم الأول الثلاثاء ١٨ ديسمبر ١٠٠٨ (قاعة مجان)
أ. د . سهام محمد أحمد بخيت مدير جامعة الزعيم الأزهري جمهورية السودان	الجلسة الثانية (تحديات التمكين الاقتصادي للمرأة العربية)	مبر ۱۰.۸ (قاعة مجان)

الدولة	اسم التحدث	عنوان أوراق العمل
سلطنة عمان	د. مليكة البوسعيدي د. عايدة النبلاوي	١- تمكين المرة العمانية اقتصاديا: الهدف والمؤشرات والتحديات
اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا «الإسكوا»	أ . ماهريناز العوضي	٢- الحلقات المفقودة في أنماط البحوث المعاصرة حول المشاركة الاقتصادية للمرأة في المنطقة العربية
مصر	أ. د. أحمد زيد	 ٣- المواطنة الصالحة والرشيدة ودورها في تحقيق تمكين الرأة: تجارب وخبرات ناجحة في تعزيز قيم السلام والعدالة والمواطنة
لبنان	د. هانية حمودة	٤- المرأة في العمل العائلي بين سندان الحق القانوني والواجب العائلي
المغرب	أ. عائشة العمراني	٥- التمكين الاقتصادي للنساء المقاولات لرفع التحديات
مصر	د. نسرين البغدادي	١- المارسات البحثية حول قضية التمكين الاقتصادي والاجتماعي للمرأة.
سلطنة عمان	د. حمدة بنت حمد بن هلال السعدية	٢- تصور مقترح للتغلب على تحديات التمكين الاقتصادي للمرأة العمانية والرؤى الستقبلية لذلك
الجزائر	د.ملیکة موساوي	 ٣- وثيقة متضمنة لساهمة القطاع في التمكين الاقتصادي للمرأة من خلال ترتيب القرض المعغر. وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة
تونس	د. آمال قرامي	 ٤- في أهمية الانفتاح على التجارب الجديدة الخاصة بتمكين الفتيات والنساء اقتصادي
سلطنة عمان	أ . خلفان محمد الراشدي	٥- دور المرأة العمانية في تنمية الشروعات الصغيرة: مشروعات الثروة السمكية نموذجا

رئاسة الجلسة	الجلسات	
الشيخة الدكتورة/ مريم بنت حسن آل خليفة نائبة رئيسة المجلس الأعلى للمرأة مملكة البحرين	الجلسة الثالثة (الواطنة الصالحة والرشيدة ودورها في تحقيق تمكين المرأة)	اليوم الثاني الأربعاء ١٩ ديسمبر ١٠١٨ (قاعة قنتب)
الدكتورة / ياسمين البلوشية عميد كلية مسقط سلطنة عمان	الجلسة الرابعة (التمكين والعدالة الاجتماعية ودورها في تعزيز قيم السلام والواطنة)	

الدولة	اسم المتحدث	عنوان أوراق العمل	
سلطنة عمان	د. منى بكري د. وفاء العمري	١- دور مؤسسات التعليم العالي في تعزيز تمكين الاقتصادي والاجتماعي للمرأة العُمانية	
مصر	د. ماجد عثمان	٢- دور المعلومات والتابعة والتقيم في التمكين الاقتصادي للمرأة: مرصد المرأة المصرية نموذجاً.	
الأردن	د. حسین محادین	۳- الهددات الثقافية لقيم السلام والعدالة و المواطنة لدى للمرأة العربية (رؤية تأصيلية سوسيولوجية)	
السودان	د. عفاف أحمد عبدالرحمن	٤- كيفية ادماج النوع الاجتماعي في سياسات وخطط وبرامج الدول العربية	
فلسطين	أ. لونا سعادة	٥- برامج الهيئات والمؤسسات الاقليمية والدولية في مجال العدلية الاجتماعية : الحالة الفلسطينية	
سلطنة عمان	د. هدى بنت سالم بن علي الخاطرية	١- جهود وزارة التنمية الاجتماعية في التمكين الاقتصادي والاجتماعي	
العراق	أ. عطور حسين علي	٢- دور الثقافة المجتمعية في تعزيز قيم العدالة الاجتماعية والسلام والواطنة	
موريتانيا	د. ينصرها محمد محمود	٣- بعض آليات التمكين الاقتصادي للمرأة الموريتانية منظمتا نساء بنك - وموريتانيا ألفين نموذجاً.	
اليمن	اً-بتسام مسیعید	 3- دور مشاريع التنمية المستدامة لجمعية المستقبل للتنمية في تعزيز معايير التمكين الاقتصادي للمرأة أثناء الأزمة الإنسانية في اليمن 	





الجلسة الاولى

(التمكين الاقتصادي والاجتماعي وموقف المرأة العربية منه)

١- تمكين المرأة العمانية اقتصاديا: الهدف والمؤشرات والتحديات



السيدة د. مليكة بنت المرداس البوسعيدي د. عايدة فؤاد النبلاوب



ملخص الورقة

من الأهمية بمكان النظر إلى أوضاع المرأة العربية عموما والعمانية على وجه الخصوص بأنها ليست بمعزل عن الأوضاع الاقتصادية الاجتماعية والثقافية السائدة في مجتمعها. فما تزال الرأة في الجتمعات الإسلامية عامة، تساهم بكل طاقاتها في رعاية بيتها وأفراد أسرتها، فهي الأم التي تقع على عاتقها مسؤولية تربية الأجيال القادمة، وهي الزوجة التي تدير البيت وتوجه اقتصاداته، وهي بنت أو أخت أو زوجة، وهذا يجعل دور الرأة في بناء المجتمع دوراً لا يمكن إغفاله أو التقليل من أهميته. ومنذ بداية العقدان الأخيران من القرن العشرين ومازال مستمرا الاهتمام المتزايد بدراسة المرأة وقضاياه في الشرق الأوسط، بحيث أصبح ميدانا فرعيا مستقلا في البحث والدراسة. كما ظهر مصطلح التمكين وخاصة التمكين الاقتصادي للمرأة مع مطلع التسعينات من القرن الماضي ، ومع شيوع مصطلح التمكين بدأ النظر للنساء برؤية استراتيجية تنموية، ترتكز على ضرورة مشاركة الرأة في عملية التنمية بوصفها عنصرا فاعلا ومنتجا لا متلقيا للمساعدة في الجتمع. وهنا تكون غاية التمكين الاقتصادي للمرأة المشاركة الفاعلة للمرأة في دوائر صنع القرار عن طريق توسيع نطاق الفرص والخيارات والبدائل المتاحة لها. كما أن المشاركة الفاعلة تستلزم تنمية الرأة نفسها وتطوير قدراتها وإمكاناتها لتمتلك عناصر القوة التي تمكنها من إحداث التغيير في مجتمعها. حيث أن الغاية من التمكين الاقتصادي للمرأة في تمتعها بالقوة والعرفة والثقة بالنفس وقدراتها على العمل ضمن إطار جماعة. فالتمكين يعد أداة لمساعدة الأفراد والفئات على إطلاق قدراتهم الإبداعية والإنتاجية لتحقيق نمو وتطور مستدام في ظروف معيشتهم. وهنا مفهوم التمكين يتجاوز أي تصور عن الديموقراطية وحقوق الإنسان والشاركة ليشمل تمكين هذه الفئات لفهم حقائق عن بيئتهم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية وتمكنهم من أخذ الخطوات اللازمة لتحسين ظروف معيشتهم.

في هذا الصدد اشار تقرير التنمية البشرية عمان ٢٠١٢ إلى تزايد الاهتمام بقضايا المرأة، ومن هنا كان لها حضور واضح في التشريعات والسياسات الاجتماعية الوطنية مواكبا للمواثيق الإقليمية والدولية. فضلا عن العديد من الؤشرات الاجتماعية والاقتصادية الدالة على الارتقاء بأوضاع الرأة العمانية. كما تستهدف السياسات التنموية في السلطنة تحقيق التكافؤ بين الجنسين وتعزيز مشاركة المرأة في التنمية الشاملة في مختلف أوجه الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية. وعلى الرغم مما أشارت إليه التقارير الوطنية التتالية من تقدم واضح في أوضاع المرأة العمانية، إلا أن هناك فجوة بين الرجال والنساء، وخاصة في معدل مشاركتها في سوق العمل فضلا عن تزايد نسبة الباحثين عن عمل بين الإناث خاصة الجامعيات مقارنة بالرجال، ووضع المرأة في مجال ريادة الأعمال. وهذا يدل على أن هناك تحديات مؤسساتية ومجتمعية تواجه المرأة العمانية ، وفي ضوء ما تقدم، تأتي هذه الدراسة محاولة للاقتراب من أوضاع المرأة العمانية فيما يتعلق بالتمكين الاقتصادي بمعنى تمكين النساء من الوصول والتحكم في الموارد الاقتصادية. وفي سبيل تحقيق ذلك، تم الاطلاع على ما توفر من التراث العلمي الاجتماعي، واستخلاص مضامين بعض نصوص النظام الأساسي للدولة، وبعض النصوص التشريعية. هذا فضلا عن نتائج السوح الوطنية، والتقارير الرسمية المنشورة سواء الدولية أو الإقليمية أو الوطنية. وفي إطار استقصاء الواقع المعاش، تم إجراء دراسة ميدانية تعتمد على اللاحظة والمقابلة، وذلك في إطار استخدام مدخل (طرق التقييم السريع) Rapid Assessment Procedures.

السيدة د. مليكة بنت المرداس البوسعيدي

- الجنسية: عمانية .
- الدرجة العلمية: الماجستير / الدكتوراة .
- الهنة: برفيسور مساعد بجامعة السلطان قابوس.
 - اللغات: عربي و إنجليزي .

عايدة فؤاد عبد الفتاح النبلاوي

- الجنسية: مصرية .
- الهنة: عضو هيئة تدريس- بجامعة عين شمس وجامعة السلطان قابوس .
 - الدرجة العلمية: أستاذ .
 - · التخصص العام: علم الاجتماع والأنثروبولوجيا الاجتماعية .
 - ∙ التخصص الدقيق: المشكلات الاجتماعية .

١- الحلقات المفقودة في أنماط البحوث المعاصر حول المشاركة الاقتصادية للمرأة في المنطقة العربية

اً . مهريناز العوضي



ملخص الورقة

تشكل النسبة المتدنية لمشاركة المرأة في القوة العاملة عقبة أساسية في وجه التنمية المستدامة في النطقة العربية .وترى ورقة البحث هذه أنة على الرغم من أن هذه المسألة شكلت تركيز العديد من الدراسات والأبحاث إلا أنة غالباً ما يتم النظر إليها بمعزل عن منظور المساواة بين الجنسين أو النطاق الجندري الأوسع في المنطقة العربية، دون الأخذ في الاعتبار الديناميكيات الجندرية ذات الصلة على صعيد الأسرة والمجتمع ،نتيجة لذلك ،ومقارنة مع المناطق الأخرى ،نادراً ما تقوم الأبحاث المعاصرة حول العوامل المؤدية إلى النسبة المتدنية لمشاركة المرأة والتوزيع غير المتكافئ لأعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر ، و الوجود المحدود للمرأة في عمليات صنع القرار وتستعرض ورقة البحث هذه بعض تلك الحلقات المفقودة وتقترح سبل نحو برنامج بحوث شامل يدمج هذه المسائل المغفلة حتى ألان في تحليل المشاركة الاقتصادية للمرأة .

أ . مهريناز العوضي

مديرة مركز المرأة بالإسكوا

٣- المواطنة الصالحة والرشيدة ودورها في تحقيق تمكين المرأة: تجارب وخبرات ناجحة في تعزيز قيم السلام والعدالة والمواطنة





ملخص الورقة

لا شك أن تعزيز قيم السلام والعدالة والمواطنة يصب في النهاية في موقف إنساني يتساوى فيه الأفراد في ضوء مفهوم عام للمواطنة ليعمل الجميع في إطار مجتمع يسوده العدل والسلام. ويمكن أن نفترض بداءة أنه كلما تعززت هذه القيم، كلما تمكنت الجماعات الهشة والصغيرة والهمشة من احتلال مكان داخل الجماعة، ومن التكامل الخلاق معها. وينسحب ذلك على المرأة التي تتعضد عمليات تمكينها الاقتصادي والسياسي عبر تعزيز هذه القيم الإنسانية النبيلة. من خلال تحريك الجتمعات نحو تحقيق التنمية المستدامة التي تستند إلى منظومة إنسانية للقيم. وعلى هذه الخلفية تهدف الورقة إلى تحليل التجارب والخبرات الناجحة حول العالم، سواء نبعت من منظمات دولية أو من دول، أو من منظمات ومؤسسات إقليمية داخل دول بعينها. ويتم هذا التحليل بهدف التعرف على المارسات الجيدة في هذا الصدد، ومدى الاستفادة منها في عمليات تحقيق التكامل الاجتماعي والثقافي في المجتمع بشكل عام، ودمج المرأة في الحياة الاجتماعية والثقافية بشكل خاص. ولا شك أن مثل هذا الدرس سوف يمكننا من أن نفهم على نحو أفضل الطرق التي يمكن أن يتحقق بها التواصل الاجتماعي القائم على حقوق المواطنة وما تتطلبه من شيوع لقيم السلام والعدل.

أحمد عبد الله زايد

- التخصص: علم الاجتماع- نظرية اجتماعية وسياسية- تنمية اجتماعية
 - · الوظيفة : عميد كلية الآداب جامعة القاهرة سابقا.
- مدير مركز البحوث والدراسات الاجتماعية كلية الآداب جامعة القاهرة.
 - مقرر مجلس العلوم الاجتماعية والسكان أكاديمية البحث العلمي.
 - عضو الجلس القومى للمرأة.
- · مقرر اللجنة الاستشارية التخصصية لقطاع الآداب (مراقبة عمل اللجان العلمية للترقيات والنظر في التظلمات) المجلس العلي للجامعات.
 - · رئيس لجنة علم الاجتماع والانثروبولوجيا- المجلس الأعلى للثقافة.
 - عضو مجلس أمناء الأكاديمية الوطنية لتدريب وتأهيل الشباب.

المؤهلات الدراسية:

- درجة الليسانس في الآداب. قسم الاجتماع. جامعة القاهرة ١٩٧٢م.
 - ماجستير في علم الاجتماع . جامعة القاهرة ١٩٧٦ .
 - · دكتوراه في علم الاجتماع . جامعة القاهرة ١٩٨١ .

المرأة في العمل العائلي بين سندان الحق القانوني و الواجب العائلي

🗘 ۱ د. هانیة حمودة



ملخص الورقة

تشكّل المؤسسات العائلية عصب الإقتصاد الوطني، و ثروة الدول الحقيقية، والضمانة الأساس للاستقرار الإجتماعي فيها ؛ فهي تمثل ما بين ٦٥ إلى ٨٠ ٪ من كافة الشركات والمشاريع العاملة في العالم، ونحو٧٠ إلى ٩٠ بالمئة من الناتج المحلى الإجمالي العالمي. إلاّ أنه على الرغم من انتشار الأعمال العائلية، فإنه ينظر إليها على أنها آلاستثناء لا الأصل. وقد أجمع الفقهاء على آختلافها عن غيرها من الأعمال غير العائلية وتميّزها؛ خاصةً، لجهة التحديات التي تواجهها بسبب الخلط بين العلاقات العائلية والعلاقات الهنية، والتداخل الحاصل بين مصالح العائلة ومصالح أفرادها ومصالح المشروع العائلي نفسه على المستوى المالي والإداري والملكية. ف الضبابية تكتنف القواعد والأحكام التي تنظمها، على إختلاف أشكالها، وأحجامها، وخاصة تلك المتعلقة بالمرأة ودورها وحقوقها وواجباتها فيها وتجاهها. فكما لا عائلة من دون امرأة، كذلك لا مؤسسة عائلية من دون امرأة. إذ تلعب المرأة دوراً هاماً في مشاريع الأعمال العائلية، فهي صانعة القرار فيها ولكن في الخفاء أو الظلام؛ ما يلحق الغبن بها لجهة تهميش حقوقها وتغييب جهودهاً بشكل ملحوظ سواء على مستوّى العمل أو اللكية أو الإدارةً أو الحوكمة. من هنا، لا بد من تحديد دور الرأة ضمن مشروع الأعمال العائلي، والأسباب الخفية وراء هذا التجاهل، والتحديات التي تواجهها، فالآثار القانونية الترتبة عنها ومدى انعكاس ذلك على المستوى الإجتماعي والإقتصادي والتنموي والوطني بشكل عام.

د. هانیة مصطفی حمود

- محامية ومستشارة معتمدة للشركات والثروات العائلية مكتب حمود للمحاماة والاستشارات.
 - عضو مكتب تنفيذي وأمينة صندوق الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية.

الشهادات العلمية:

- دكتوراه في القانون المقارن.
- ماجستير في قانون الاعمال.

٥ - الممارسات البحثية حول قضية التمكين الاقتصادي والاجتماعي للمرأة



اً.د.نسرین بغدادی

ملخص الورقة

لا يكتمل أي جهد حقيقي في مجال التنمية دون تمكين حقيقي يتيح للمرأة فرصة تحقيق ذاتها، ومن ثم يحرر طاقاتها للعطاء ويدعم مشاركتها بيسر وأمان. لذا أتت استراتيجية المرأة المصرية ٢٠٣٠ لتترجم على أرض الواقع دستور توافق المصريون حوله حيث حرص على ترسيخ الساواة في الحقوق والتكافؤ في الفرص كأساس لبناء المجتمع ، وشملت الاستراتيجية أربعة محاور وهي التمكين السياسي والاقتصادي والاجتماعي والحماية فضلا على تغيير ثقافة المجتمع نحو المرأة، ولقد تبنت الاستراتيجية منهجا علميا يقوم على أسس البحث العلمي الاجتماعي الذي يأخذ في اعتباره كل الخطوات النهجية، حيث هدفت من إجراء بحث حول أولويات واحتياجات المرأة المصرية إلى سماع صوت الرأة من كل الشرائح الاجتماعية والفئات العمرية بمختلف خلفياتهم الثقافية والاجتماعية، حيث يكون التخطيط الذي يعمل على تلبية كل طموحات الشرائح والفئات الاجتماعية للمرأة المصرية.

نسرين إبراهيم محمد البغدادي

- درجة الدكتوراه من كلية الدراسات الانسانية جامعة الازهر بتقدير امتياز مع مرتبة الشرف الاولى عن موضوع الحركة الابداعية والبناء الاجتماعي السياسي لمصر من ١٩٨١/١٩٥٢ دراسة المسرى .
 - · درجة الماجستير من كلية الاداب جامعة عين شمس بتقدير امتياز عن موضوع التعليم والتنشئة السياسية في مصر .

الوظيفة الحالية:

- أستاذ علم الاجتماع المتفرغ بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية .
- عضو المجلس القومي للمرأة ضمن الاعضاء الثلاثين العينين من قبل رئيس الجمهورية.
 - عضو لجنة المهرجان المسرحي العربي.
- · عضو مجلس أمناء وحدة الوثائق الاستراتيجية بمركز العلومات ودعم اتخاذ القرار برئاسة الجمهورية .
 - عضو لجنة تعيين القادات العليا بالهيئة العامة للاستعلامات .
 - نائب رئيس مجلس أمناء قرى sos .
 - عضو مجلس العلوم الاجتماعية والانسانية والسكان بأكاديمية البحث العلمي .
 - عضو الجمعية العربية للعلوم السياسية .





الجلسة الثانية

(تحديات التمكين الاقتصادي للمراة العربية)

١- تصور مقترح للتغلب على تحديات التمكيـن الاقتصادي للمـرأة العمانيـة والرؤى المستقبلية لذلك



🖟 ٠ د. حمدة بنت حمد بن هلال السعدية



ملخص الورقة

ستهدف الدراسة إلى معرفة واقع التمكين الاقتصادي للمرأة العمانية من خلال وضع تصور مقترح للتغلب على تحديات التمكين الاقتصادي للمرأة العمانية والرؤى الستقبلية لذلك، من خلال الدراسة اليدانية التي ستقوم بها الباحثة سواء بالتطرق إلى الأدبيات النظرية التي بحثت في مجال تمكين المرأة اقتصاديا في الدول العربية بشكل عام وسلطنة عمان بشكل خاص، أو ومن خلال المقابلات التي سوف تقوم بإجرائها الباحثة مع سيدات الأعمال وصاحبات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بعض محافظات السلطنة ومنها (محافظة جنوب الباطنة، ومحافظة شمال الباطنة، والداخلية) للتعرف على أهم التحديات التي تواجهن وأهم المقترحات والرؤى للحد من التحديات أثناء إعداد ورقة العمل، وقد انطلقت الدراسة في ضوء التغيرات والتحديات التي يشهدها القرن الواحد والعشرين في ظل اقتصاد المعرفة، والتسارع في مجال الاتصالات، والتوجه نحو التركيز على الموارد البشرية ورأس المال الفكري كأهم مقومات التنمية الاقتصادية المستدامه، فإن المجتمعات العربية بشكل عام، والمجتمع العماني بشكل خاص بحاجة لاستثمار طاقات المرأة في جميع القطاعات، لما للمرأة دور كبير في شتى المجالات الحياتية، فهي تمثل نصف المجتمع ولديها طاقات وقدرات مثلها مثل الرجل وبالتالي حرمان المجتمع من تمكينها يعتبر هدر للطاقات والقدرات التي تمتلكها، وأن اندماج المرأة في النشاط الاقتصادي وارتفاع نسبة مشاركتها في سوق العمل يؤدي إلى تحقيق العديد من المكاسب الاقتصادية ومنها الحصول على فرص التوظيف، ورفع القدرة التنافسية للمرأة في ظل اقتصاديات السوق والخصصه والعولة، ويعتبر المشاركة الاقتصادية للمرأة الركيزة الأساسية لتحقيق التنمية الستدامة، أن الرأة العربية تسهم في تطوير بلدها رغم أن نشاطها الاقتصادي أقل من نشاط النساء في البلدان المتقدمة وذلك لأن الاحصاءات الرسمية للبلدان العربية لا تعكس إسهام المرأة الفعلى نظرا لاستناد هذه الاحصائيات إلى تقديرات ولا تأخذ في اعتبارها اسهام للرأة في النشاط الاقتصادي وخاصة في للجال الزراعي والرعوي والحرفي وذلك كما بينته إحصائيات البنك الدولي الصادرة بتاريخ ٢٠٠٥.

ويعد تمكين المرأة العمانية اقتصاديا استراتيجية جيدة لجعلهن يقدمن أفضل ما لديهن لما يتمتعن من قدرات ومهارات عالية ورضا عال تجاه النساء الاخريات والمجتمع بشكل عام، والسماح لهن بحرية العمل والشاركة في القرار الاقتصادي للدولة، ولا مجال للمفاضلة بين تمكين الرجل الاقتصادي وتمكين المرأة اقتصادياً لأن كل منهما له دوره بغض النظر عن جنسه وطبيعته. ترى الباحثة أن تناول قضية تمكين الرأة ومدى مشاركتها في الحياة الاقتصادية في الجتمع العماني مشكلة بحثية تستحق الدراسة. ومن ذلك ستنطلق الدراسة الحالية.

الدكتورة حمدة بنت حمد بن هلال السعدية

- · استاذ الإدارة التربوية المشارك (كلية التربية بالرستاق / قسم الدراسات التربوية).
 - مساعدة العميد للشؤون الأكاديمية الساندة .

٢- أهمية دور المرأة في تعزيز قيم المواطنة الصالحة



اً. مليكة الموساوب



ملخص الورقة

تتمثل أول ركيزة في نجاح أي مشروع في متانة الإطار القانوني الذي يضبطه، لاسيما إذا تعلق الأمر بالمشروعات المسيرة من طرف النساء اللائي قد يحتجن في هذا المجال لضمان تكافؤ الفرص بينهن وبين الرجال حاملي المشاريع ولما لا إرساء بعض إجراءات التمييز الإيجابي لصالحهن كما تنص عليه الواثيق الدولية وعلى رأسها إتفاقية القضاء على كل أشكال التمييز ضد المرأة ‹سيداو›. من هذا المنظور، تجدر الإشارة لكون الشرع الجزائري في القانون المتضمن التعديل الدستوري لسنة ٢٠١٦ من خلال مواده ٣٤و٣٦ و٣٦ و ٦٩، يكرس مبدأ عدم التمييز والمساواة بين الجنسين؛ وجاءت المادة ٣٦ لتأكيد ضرورة ضمان التناصف بين الرجل والمرأة في سوق الشغل وتشجيع تبوء النساء لمناصب المسؤولية.

وبهدف التجسيد الميداني لفحوي هذه المواد، عملت الدولة على وضع سياسات لاستحداث مناصب للشغل دون تمييز بين الرجل والمرأة سواء في شروط التوظيف أو الأجور وفقا للتشريعات والنصوص التنظيمية في الجزائر. ففي المجال الاجتماعي وعلاقات العمل والضمان الاجتماعي، يخضع جميع العمال دون تمييز للقوانين واللوائح العمول بها، في حين توجد إجراءات للتمييز الإيجابي خاصة بالمرأة في حالات الولادة والرضاعة والعمل الليلي في بعض الهن. كما تعززت المبادئ الدستورية وفحوى القوانين والتشريعات التي تكرس مبدأ عدم التمييز القائم على الجنس في الحصول على وظيفة أو عمل أو تولى مناصب المسؤولية وتقاضي نفس الأجر لآداء نفس الهام من طرف كلا الجنسين، ببرامج قطاعية لدعم التشغيل والإدماج المني للمواطنين والنساء على وجه الخصوص، مما سمح بتسجيل تزايد تواجد المرأة في عالم الشغل على مدى السنوات الأخيرة.



٣- ررؤى مستقبلية للتعامل مع تحديات تمكين المرأة





ملخص الورقة

يتنزّل مقترحنا في إطار المحور الثالث الخاصّ بتبادل الخبرات والتجارب ، وهو موضوع نرى أنّه حريّ بالدرس لاسيما وأنّ الدراسات النسائية ودراسات النوع الاجتماعي والدراسات النسوية الاستشرافية تلحّ على أنّ بناء المعرفة لا يقوم على الاطلاع المعمّق على النظريات والمقاربات فقط بل إنّه يقتضي الانفتاح على الخبرات المفيدة وتبادل المارسات الجيّدة والتجارب المتميّزة. فعن طريق معاينة بعض التجارب والاستماع إلى شهادات النساء اللواتي أفدن من برامج التمكين الجديدة يمكن تحفيز مختلف الفئات (ذوات الاحتياجات الخاصة، ضحايا العنف الأرامل والمطلقات...)على ابتكار أشكال من الحضور والفاعلية في الجتمع، وإقناع الرافضات لبرامج التمكين بدعوى أنّها مفروضة من الغرب وتتعارض مع التقاليد والعادات بأهميّة التمكين ودوره في تحسين واقع النساء وتحقيق التنمية ، وننطلق في بحثنا هذا من فرضيّة مفادها أنّ النساء يختلفن في ما بينهن بحكم انتمائهن إلى ثقافات مختلفة وخضوعهن لجموعة من الإكراهات ولكنّهن يلتقين في الإصرار على المقاومة، وهو أمر مخبر عن وجود تقاطع بين مختلف التجارب والمارسات .وهذا التقاطع يعبّر في نظرنا، عن وجود إرادة نسائية كونية هدفها تغيير الواقع المجتمعي والاقتصادي والثقافي. ونروم من خلال هذه الورقة تقديم عيّنات ممثلّة عن التجارب الجديدة في مجال مدفها تغيير النساء اجتماعيا واقتصاديا في عدد من البلدان العربية والإفريقية والآسوية نسوق على سبيل المثال لا الحصر(تونس، مصر، جنوب أفريقيا، الهند...) . وتكمن غايتنا من وراء عرض هذه التجارب وتقييمها إبراز الديناميكية السجّلة في مستوى ابتكار الأفكار، من جهة ، وتنوّع المنابات، من جهة أخرى، هذا دون التغاضي عن بيان المسار التطوري الذي قطعه البحث: من «تمكين المزأة» إلى «تمكين الفتيات والنساء» .

د.آمال قرامي

• أستاذة تعليم عال بقسم العربية، كلية الآداب والفنون والإنسانيات، جامعة منوبة، الجمهورية التونسية.

متحصلة على:

- شهادة الكفاءة في البحث، ببحث عنوانه: «تحديد مصطلح النهضة في الفكر العربي»، ١٩٨٩
- شهادة دكتورا الحلقة الثالثة، بأطروحة حول الدراسات الإسلامية تحت عنوان: «قضيّة الردّة في الفكر الإسلامي: قديما وحديثا»، ١٩٩٣
 - ▶ شهادة دكتورا الدولة ، بأطروحة عنوانها: «ظاهرة الاختلاف في الحضارة العربية الإسلامية: الأسباب والدلالات» منوبة ،٢٠٠٤ .

٤- الخبرات والتجارب المحلية والعربية والعالمية في مجال تمكين المرأة





ملخص الورقة

إن الوصول إلى تمكين اقتصادي للمرأة لا يتم إلا بالساواة في ظروف العمل، وإعادة صياغة الأدوار القائمة على نوع الجنس، فضلاً عن تطبيق الأجر المتساوي بين الجنسين، و الحد من التمييز ووقف العنف والتحرش ضد المرأة. و لابد تهيئة المناخ الملائم لتعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة. ويمكن القول إن إدماج المرأة في كل مناحي الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، لا يرتبط فقط بفتح باب مشاركتها وولوجها إلى البرلمان والمجالس المنتخبة، بقدر ما يرتبط بتمكينها الفعلي من اتخاذ القرارات الحيوية داخل الدولة وفي كل المجالات، وهو ما يصطدم بدوره بعدد من الإكراهات التي تعيق هذه المشاركة. و هذه العوائق من بين التحديات التي نسعى إلى رفعها . و لا يجب ان ننسى ان تعزيز تمكين المرأة اقتصاديا تسعى دائما جمعية النساء المقاولات تمكين المرأة اقتصاديا تسعى دائما جمعية النساء المقاولات الى توفير كل الإمكانيات المتاحة و المستقبلية من تكوين و تأطير و متابعة و تشجيع خلق المقاولات و إحداث مشاريع...

أ. عائشة العمراني

- مقاولة متخصصة في الإرشاد و تسيير التأمين لشركة ساداس التي أسستها في سنة ١٩٨٠.
 - · عضوة مؤسسة لفدرالية هيئة الجامعة الوطنية ووكلاء ووسطاء التأمين.
- عضوة مؤسسة جمعية النساء المقاولات بالمغرب انتخبت مؤخرا رئيسة للجمعية ٢٠١٨م ٢٠٢١م.
- انتخبت مؤخرا عضوا بالمجلس الإداري الوطني الكونفدرالية العامة للمقاولات بالمغرب ٢٠١٨ CGEM.
 - عضوة بعدة غرف مهنية.
 - ساهمت في عدة لقاءات وندوات وطنية و دولية.

0- دور المـرأة العمانيــة فـــي تنميــة المشــروعات الصغيــرة: مشــروعات الثــروة السمكية نموذجا



مان 📢 ۱۰ سلطنة عمان

ملخص الورقة

إن إنعقدت أول ندوة عالمية حول دور المرأة في المصايد السمكية عام ٢٠٠١م بالعاصمة التايوانية تايبي، وقد تضمنت الندوة ثلاث محاور رئيسية والتي خصصت حول وضع المرأة في المصايد السمكية في كل من القارات الثلاث آسيا وأوروبا وأفريقيا، ورغم خلاصة الندوة باتفاق كامل أن الرأة الأسيوية أكثر نشاطا وتفرعا في أنشطة المصايد السمكية إلا أن تقرير القارة الأسيوية إستثنى الرأة العربية من هذا النشاط وأن الرأة العربية لا تخرج من بيتها إلا بأذن وليها فكيف بخروجها للصيد كل ذلك بسبب التحفظات الدينية والاجتماعية والعادات التقليدية للمجتمعات العربية، وبذلك يمكن القول بأنه تم استقصاء أنشطة المرأة العربية الساحلية من منظومة القطاع السمكي دوليا.

أما في ما يخص المستوى العربي نجد ما ندر حول الحديث عن المرأة العربية الساحلية وتنميتها علميا وإعلاميا رغم أن المرأة الريفية في مجالي الزراعي والحيواني قد حظيت ببعض الاهتمام والأنشطة مقارنة بالمرأة الساحلية، بذلك تم تعتيم واستقصاء دور المرأة العربية الساحلية في منظومة القطاع السمكي.

إن تعتيم وإقصاء دور الرأة الساحلية في المصايد السمكية نتج عنه تقليص والحد من ابراز التنوع السمكي والبيئي بالمصايد السمكية بمعنى أنه من جهة تم ابراز وتسجيل الانواع المصطادة من قبل الرجال ومن جهة أخرى إخفاء الانواع التي تصطادها المرأة الساحلية، وليس فقط في الأنواع وإنما شمل إخفاء البيئات البحرية والتقنيات المستغلة في مصايد المرأة الساحلية، كما أن للمرأة العربية الساحلية منذ القدم دور هام في التصنيع السمكي وتسويقه بشكل تقليدي موروث إلا ان هذا النشاط لم يتم إبرازه كما ينبغي ولم يحظ باهتمام عربي، فهو إرث حيوى تداولته الأجيال عبر التاريخ.

وبجانب دورها الحيوى كربة البيت فقد لعبت المرأة العربية الساحلية عامة والعمانية خاصة ومنذ القدم دورا هاما في تنمية القطاع السمكي الحرفي أو التقليدي وتعدد نشاطها بدء بحياكة الشباك وصيد الأسماك وتقطيعها من ثم تسويقها، فحين يكون الرجل في رحلات صيد بعيدة تقوم الرأة الساحلية ببيع المحصول في الأسواق وتقوم أحيانا بصيد السمك من أجل قوت يومها وتساعد الرجل عند العودة في جميع أنشطة الصيد فقد كان ومازال الشعار السائد في سلطنة عمان آنذاك «وراء كل قارب صيد إمرأة عظيمة»

ورغم تعدد وتنوع المايد السمكية في الدول العربية فان ما تقوم به المرأة الساحلية من أنشطة صيد لا تندرج تحت هذه المايد فعلى سبيل المثال لا الحصر يعتمد الصيد الحرفي بتعريفه الحالي على استخدام قوارب الصيد التقليدية والحديثة منها وبأحجام معينة وعلى استخدام شباك صيد مختلفة حسب الشروط وضوابط، وأحيانا على تحديد مواقع ومواسم معينة للصيد وبالتالي فان الصيد الحرفي يستهدف الرجال فقط، وليس للمرأة الساحلية هوية صيد محددة.

الخلاصة:

تعد هذه الدراسات مميزة في كونها تدعم المرأة بشكل عام والساحلية بشكل خاص، وهي من الشاريع الأولى التي تحدد هوية المرأة الساحلية والتعريف بأنشطتها في القطاع السمكية كما تعمل هذه الدراسات على تحويل وتطوير الصناعات التقليدية السمكية الى منتجات ذات قيمة تنافسية بحيث تكون مؤهلة لدخول الاسواق الحلية والعالمية.

السيرة الذاتية

أ. خلفان محمد الراشدي

• بكالوريوس علوم بحرية - جامعة السلطان قابوس.

الوظيفة الحالية:

- · باحث علوم بحرية والاستزراع السمكي رئيس قسم الفرخات السمكية المديرية العامة.
 - للبحوث السمكية مركز الاستزراع السمكي.





الجلسة الثالثة

(المواطنة الصالحة والرشيدة ودورها في تحقيق تمكين المرأة)

ا- دور مؤسسات التعليم العالي في تعزيز تمكين الاقتصادي والاجتماعي للمـرأة العمانيـة



د. وفاء بنت سعيد المعمراي د. منا بكراي عبدالمجيد عبد العال



ملخص الورقة

تشكل المرأة بصفة عامة قدر كبير من إجمالي القوى البشرية والتي لو أحسن استثمارها فإنها سوف تلعب دوراً فعالاً في تنمية المجتمع، الأمر الذي أدى إلى الاقتناع بحتمية إشراكها في شئون المجتمع بجانب الرجل للاستفادة من طاقاتها في المشروعات والبرامج التنموية. ومدخل ويمكن تفعيل دور المرأة من خلال عدة مداخل: وهي مدخل المرأة والرفاهية، ومدخل المساواة والعدالة، ومدخل الكفاءة، ومدخل مكافحة الفقر، ومدخل المشاركة، ومدخل التمكين. ومن هذا المنطلق وضعت سلطنة عمان استراتيجية وطنية لتمكين المرأة نحو التقدم والرقي للمساهمة في تنمية و تقدم البلد.

و في المجال التعليمي رفعت سلطنة عمان شعار «التعليم للجميع» مع تحسين نوعية التعليم لكلا الجنسين، و قد ساعد التعليم الجامعي للمرأة على تشجيع دخولها سوق العمل، فقد شهد سوق العمل العماني اسهاماً متزايداً للمرأة في كافة المجالات. و لا يمكن إغفال أهمية الدور الذي يمكن ان تقوم به المؤسسات التعليمية في المجتمع في تعزيز تمكين المرأة اجتماعياً و اقتصادياً. و بالتركيز على مؤسسات التعليم العالي تسعى هذه الدراسة الى التعرف على البرامج و الأنشطة و الخدمات التي تقدمها جامعة السلطان قابوس - كنموذج لمؤسسات التعليم العالي في سلطنة عمان- و التي تستهدف تمكين المرأة.

د. وفاء بنت سعيد العمري

- الدرجة العلمية: أستاذ مساعد.
 - التخصص:العمل الاجتماعي.
- القسم: علم الاجتماع والعمل الاجتماعي.
 - التخصص الدقيق: الأسرة.
- العنوان: جامعة السلطان قابوس، كلية الآداب والعلوم الاجتماعية ص.ب ٤٢. الرمز البريدي ١٢٣. مسقط-الخوض. سلطنة عمان.

منى بكرى عبد الجيد عبد العال

الوظيفة الحالية: أستاذ مساعد بجامعة السلطان قابوس.

المؤهلات

- دكتوراه في الخدمة الاجتماعية ٢٠٠٦- كلية الخدمة الاجتماعية- جامعة ولاية أوهايو بالولايات المتحدة الأمريكية- تخصص دقيق بجانب الدكتوراه في: مناهج البحث في تنمية الموارد البشرية.
 - ماجستير الخدمة الاجتماعية ١٩٩٨ كلية الخدمة الاجتماعية- جامعة القاهرة- فرع الفيوم بتقدير امتياز.
 - بكالوريوس الخدمة الاجتماعية المعهد العالى للخدمة الاجتماعية بالقاهرة بتقدير عام جيد جدا.

٢- دور المعلومات والمتابعة والتقيم في التمكين الاقتصادي للمرأة: مرصد المرأة المصرية نموذجاً.



ملخص الورقة

تتناول هذه الورقة الإطار النظري لأهمية المعلومات والمتابعة والتقييم في تحقيق الأهداف التنموية بالتطبيق على التمكين الاقتصادي للمرأة من خلال مرصد الرأة المصرية كنموذج عملي. وتعرض الورقة فلسفة إنشاء مرصد الرأة المصرية كآلية مكملة للاستراتيجية الوطنية لتمكين الرأة وكآلية لمتابعة الالتزام بأهداف التنمية الستدامة الخاصة بتمكين المرأة والساواة بين الجنسين سواء تلك التي جاءت تحت الهدف الخامس أو الغايات التي وردت تحت الأهداف الأخرى للتنمية المستدامة.

وتوضح الورقة نطاق عمل المرصد ونوعية البيانات التي يوفرها ومستوى تحليل هذه البيانات والتعريف بمفاهيم المؤشرات المستخدمة وما يحققه من تطوير لحوكمة منظومة تمكين المرأة من خلال ما يتسم به من شفافية في إتاحة مؤشرات الأداء لكل شركاء التنمية. ولا تقتصر مخرجات المرصد على توفير المؤشرات على المستوى الوطني والمحلى فقط وإنما يتجاوز ذلك لتقديم تقارير معلوماتية تصب في السياسات العامة الخاصة بتمكين المرأة، وفي إعادة صياغة بعض المفاهيم الخاطئة استنادا على معلومات موثقة ، وتختتم الورقة بعرض النجاحات التي حققها المرصد كما تتناول التحديات التي تواجه التنفيذ.

ماجد عثمان

- الرئيس التنفيذي للمركز الصري لبحوث الرأي العام «بصيرة» واستاذ الإحصاء، بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة ورئيس مجلس إدارة الشركة المصرية للاتصالات.
 - وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات عام ٢٠١١ في حكومة تسيير الأعمال.
 - ٠ رئيس مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار التابع لمجلس الوزراء المصرى من ٢٠٠٥ إلى ٢٠١١.
 - مدير المركز الديموجرافي بالقاهرة ٢٠٠٤.
- استاذ جامعي حاصل على الماجستير (عام ١٩٨٤) والدكتوراه (عام ١٩٨٧) من جامعة كيس في الولايات المتحدة وعمل بالتدريس في جامعة القاهرة والجامعة الأمريكية بالقاهرة وجامعة الخليج بالبحرين وجامعة الامارات العربية المتحدة وجامعة الملك فيصل بالسعودية.
- عضو المجلس القومي للمرأة ونائب رئيس اتحاد الإحصائيين العرب ورئيس مجلس أمناء مؤسسة «نداء» للتنمية التكاملة للصعيد ونائب رئيس مجلس أمناء مؤسسة تكاتف.

٢- المهددات الثقافية لقيم السلام والعدالة و المواطنة لـدــ للمرأة العربيــة (رؤىة تأصىلىة سوسىولوحىة)



الأردن الأردن

🖟 ۱.د حسين طه إبراهيم سليم المحادين

ملخص الورقة

أولا تسعى هذه الورقة العلمية الراشحة من اللاحظة والعايشة أيضا إلى رصد وتحليل اثر البنيات الثقافية الذكورية والجغرافية غالبا بمؤسساتها المرجعية التنوعة التي تحول للان دون تمتع المرأة العربية كجزء أساس من الرأسمال الاجتماعي بالعدالة ولو بصورة متدرجة كضرورة ملحة بالعنى الإنساني والاقتصادي العولم معا .

ثانيا : إشكالية الورقة : وتتجلى في سعيها لإزالة الغموض العرفي -علما ومعايشة - القائم بين ارتفاع مستوى وأعداد المتعلمين من الجنسين وكذلك الجامعات مع استمرار تدنى حضور ونسب مساهمة المرأة العربية على أساس جذري في قضايا التشاركية والإنتاج الاقتصادي والسياسي وبالتالي ضعف معاني وواقع حقوق المواطنة لديها ترابطا مع رصد وتحليل مبررات استمرار التأثير الثقافي المتبادل لكل ما سبق (ذهنية وسلوكيات وطبائع) في إتمام عمليات الاستبعاد الاجتماعي (socil exchusion) والحقوقي الذي ما زالت تعاني منه المرأة العربية

أ.د حسين طه إبراهيم سليم المحادين

- أستاذ علم الاجتماع.
- عضو مجلس محافظة الكرك «اللامركزية» .
 - مدرب دولي معتمد (TOT) .
- تخصص الدكتوراه -علم اجتماع التنمية «قيم «العمل».

٣- كيفية ادماج النوع الاجتماعي في سياسات وخطط وبرامج الدول العربية





ملخص الورقة

يعتبر إعلان مؤتمر بكين(١٩٩٥) من الرجعيات المؤسسة لتمكين الرأة إذ أكد التزام الدول بمنح الرأة حقها في الشاركة في جميع مجالات الحياة على قدم الساواة مع الرجل ، بما في ذلك الأسهام العادل في المجال الاقتصادي. منهاج عمل بيجين يحدد دور الرأة في الاقتصاد ويلفت الانتباه إلى ضرورة تشجيع وتيسير حق المرأة المتساوي في العمل والموارد، وكذلك المواءمة بين مسؤوليات العمل والأسرة للنساء . وقد أكدت عدد من الحكومات اللدول العربية الإلتزام تجاه هذا الامر عكفت الجهات الرسمية على اعداد استراتيجيات للنهوض بالمرأة و وضع خطط لادماج قضايا المرأة ضمن التيار العام للتنمية بما يحقق تمكين المرأة وتجسير الفجوات النوعية في مختلف المجالات ذات الاهتمام.

وعلاوة على ذلك، فإن الأهداف االتنمية الستدامة ومن قبلها اهداف الالفية الإنمائية، إستهدفت توفير فرص العمل المتساوية والمنتجة والعمل اللائق للجميع، بما في ذلك النساء والشباب، وذلك كجزء من السعي لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية خاصة الهدف الآول :القضاء على الفقر المدقع والجوع. وبالحصول علي وسائل الوصول إلى والسيطرة على الموارد والأنشطة الإنتاجية التي تزيد قدرة الافراد خاصة النساء، في التغلب على الظروف غير المواتية التي تؤدي إلى الفقر (تقريرالأهداف الإنمائية للألفية، ٢٠١٠).

عفاف أحمد عبد الرحمن محمد

- عضو البرلمان السوداني ۲۰۱۵-۲۰۲۰.
- وزيرة التنمية الاجتماعية ولاية الخرطوم .
 - مدير الأكاديمية الوطنية للتدريب.
 - خبيرة بمنظمة المرأة العربية ٢٠١٣
- مدير مركز الرأة للسلام والتنمية ٢٠٠٧-٥٠٠٠م.
 - مدير مركز المرأة لحقوق الإنسان ٢٠٠٥م .

الشهادات العلمية:

- · درجة الدكتوراة في العلوم السياسية- الأكاديمية العليا للدراسات الإستراتيجية ٢٠١٨م.
 - ماجستير الدراسات الدبلوماسية جامعة الخرطوم ١٩٩٠م.
 - خريجة اقتصاد وعلوم سياسية جامعة الخرطوم ١٩٨٧م.

٣- أثر البرامج والخطط في تدعيم قيم العدالة والمواطنة العربية





ملخص الورقة

العدالة الاجتماعية مفهوم يحدد نهج آليات العمل في احداث عملية التغيير الاجتماعي، حيث يعالج الأسباب الجذرية التي يمكن تجنبها لعدم الساواة لأولئك الذين يعانون من الحرمان المنظم والمؤسسي بسبب عرقهم أو النوع الاجتماعي أو وضعهم الاقتصادي أو جنسيتهم أو نوع جنسهم أو تعبيرهم عن الجنس أو عمرهم أو ميولهم الجنسية أو دينهم. كما تهدف إلى مشاركة أفضل في عملية التخطيط الاستراتيجي على المستوى الوطني بحيث تضمن الاتساق مع المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان والالتزام بها. العمل على تحقيق العدالة الاجتماعية يتطلب الالتزام بمكوناتها الأساسية التي تقوم على المساواة، عدم التمييز، والالتزام الحكومي.

على الستوى الدولي، تم التركيز منذ عام ٢٠٠٥ على تحقيق الأهداف الإنمائية ومن ثم استكمل العمل في عام ٢٠١٧ بالتركيز على أجندة التنمية الستدامة ٢٠٠٠ تحت شعار» عدم ترك احد بالخلف». وتعتبر الأجندة التنموية ترجمة عملية لتحقيق العدالة الاجتماعية ، وفي ظل الواقع السياسي والاجتماعي والاقتصادي السائد في الوطن العربي، يبقى السؤال إلى أي مدى يمكن تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال تدخل الهيئات والمؤسسات الدولية والإقليمية ؟ وهل رؤية ومنهاج عمل هذه الهيئات تستند على رؤية حقوقية متساوية أم هي رؤية المانح للدول الفقيرة ؟ هل الآليات المستخدمة كفيلة في تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال تحقيق الأجندة التنموية ٢٠٠٣؟ وما هي المتطلبات الضرورية الإنجاح عمل المؤسسات والهيئات للوصول إلى العدالة الاجتماعية؟







الجلسة الرابعة

(التمكين والعدالة الاجتماعية ودورها في تعزيز قيم السلام والمواطنة)

١- جهود وزارة التنمية الاجتماعية في التمكين الاقتصادي والاجتماعي



🔱 ، د.هدی بنت سالم بن علی الخاطریة



ملخص الورقة

إن اهتمام السلطنة بالأسرة يستمد من أبعاده الدينية والقيمية المختلفة، حيث أن الشريعة الإسلامية السمحاء والثقافة العربية والتقاليد الوطنية التي تجسد التماسك الأسري، ورؤية النظام الأساسي للدولة في المبادئ الاجتماعية بالمادة (١٢) وحزمة القوانين والتشريعات المعنية بالأسرة، كفلت للإنسان العماني الحق في العيش الكريم، وفي هذا السياق عملت وزارة التنمية الاجتماعية على التحول النوعى في منهج العمل الاجتماعي. وانتقلت سياستها وأدائها من المفهوم الرعائي الى المفهوم التنموي العتمد على الشراكة والتمكين والساواة عن طريق الشاركة في عملية تكوين القدرات وبناء الطاقات وإكساب الهارات والعمل على توفير الناخ اللائم للأفراد لتمكينهم من المشاركة الفعالة في الجهود التنموية وإنتاجية العمل من خلال برامج الوزارة العديدة وتقديم الخدمات والتأهيل والتدريب وبرامج التوعية لتمكين الفئات الحتاجة كافة.

وفي هذا الإطار تستعرض لكم ورقة العمل قراءة في جهود وزارة التنمية الاجتماعية لكفالة الحماية الاجتماعية وتمكين الفئات المحتاجة المثلة في:

- تفعيل التمكين وفق الاختصاصات والستويات.
 - الدراسات والبحوث.
 - مجالات التمكين في وزارة التنمية الاجتماعية.
- تجربة شمال الباطنة(صحار) مع البنك الدولي.
 - الاستثمار والدعم الاجتماعي.

تلى ذلك مناقشة الشراكة بين الوزارة والجهات الأخرى كالجهات الحكومية والشركات ومؤسسات الأعمال كذلك الجمعيات الأهلية ، كما ناقشت ورقة العمل أبرز التحديات التي تواجه برامج التمكين في وزارة التنمية الاجتماعية والحلول لمعالجتها المتمثلة في :

- قلة الوعى بفرص التعليم والتدريب المتوفرة
 - العوائق الاجتماعية والثقافية

- تحديات سلوكية ونفسية
 - العوامل الخارجية
 - الصعوبات المالية

ثم تناولت ورقة العمل تصورات لتعزيز حماية الأسرة وتمكينها على مستوى الهيكلة الإدارية للوزارة كذلك على مستوى البرامج المقدمة لأسر الضمان الاجتماعي، كما تؤكد ورقة العمل بأن استراتيجية العمل الاجتماعي (٢١٦ - ٢٠٢٥) أولت أهمية كبيرة للأسرة العُمانية ووضعتها في قلب السياسات الاجتماعية، وتتصدى هذه الاستراتيجية لتحديات المرحلة المقبلة من خلال وضع الأسس المتينة لبناء نظام حماية اجتماعية شامل يتفاعل مع القطاعات الاجتماعية الأخرى في إطار يسمح بتناسق التدخلات وتكاملها وارتباطها بصورة وثيقة بالاقتصاد الوطني في سلطنة عُمان. كما تؤسس السنوات العشر القادمة لتحويل دور وزارة التنمية الاجتماعية من التركيز على الدور الحمائي بالدرجة الأكبر لتلعب دورًا أساسيًا في الحماية والتغيير الاجتماعي وتوفير المناخ الداعم للإنتاج. وسيتطلب ذلك استثمارًا في بناء قدرات الكوادر وتأسيس شراكات جديدة لتتمكن الوزارة من تحفيز التغيير الاجتماعي المطلوب في السلطنة خلال المرحلة القادمة بشكل استباقي وقيادي ومتطلع للمستقبل.

السيرة الذاتية

هدى بنت سالم بن على الخاطرية

- البكالوريوس اقتصاد الموارد الطبيعية) جامعة السلطان قابوس
- ن ثلاث سنوات من الخبرة العملية بوزارة التنمية الاجتماعية كباحثة إقتصادية
- ١ العمل في تحليل البيانات الأحصائية لأفراد أسر الضمان الاجتماعي في برنامج نظام المؤشرات.
 - ۰ ۲- أحد مؤسسي برنامج تمكين.
 - ٣ العمل في إستمارة حصر الاسر المنتجة الالكترونية.
 - ٤ العمل في مشروع صفحة تمكين الالكترونية للترويج والتسويق.
 - ٠ العمل في التنسيق الفني لدورة مهارات التمكين وقياس أداء الموظفين العضوية

٢- دور الثقافة المجتمعية في تعزيز قيم العدالة الاجتماعية والسلام والمواطنة



العراق 🗘 العراق

ملخص الورقة

تمهيد وتعريف الصطلحات:

البحث الأول: آليات تحقيق العدل الاجتماعية في المجتمعات العربية

- أولا : التمكين الاقتصادي للمرأة .
 - ثانيا : التنمية البشرية.
 - ثالثا: تقليل الفجوة الجندرية.
- رابعا: التمكين السياسي للمرأة.

اللبحث الثاني: دور الثقافة المجتمعية في تعزيز التمكين الاقتصادي وقيم السلام والمواطنة

- أولا: العمل التطوعي.
- ثانيا : التكافل الاجتماعي.
- ثالثا: الوعى الثقافي للمجتمع (التنشئة الاجتماعية والسياسية).
 - رابعا: التشجيع على العمل الجماعي.

البحث الثالث: أثر البرامج والخطط تدعم قيم العدالة

- أولا: سياسات عامة مستجيبة للنوع الاجتماعي.
 - ثانيا: التعليم الإلزامي وللمراحلة الجامعية.
 - ثالثا: الكوتا النسوية في السلطات الثلاث.
 - · رابعا : تشريعات منصفة للمرأة.
- خامسا: فرص عمل للمرأة المعيلة وتشجيع القطاع الخاص النسوي.
 - سادسا : تقليل الفجوة بين الريف والمدينة.

عطور حسين على الموسوى

- دكتوراه في العدالة الانتقالية في العراق / جامعة النهرين.
- ماجستير في الحقوق السياسية للإنسان / جامعة النهرين

الصفة الوظيفية الحالية:

- مدير عام دائرة الحماية الاجتماعية للمرأة / هيئة الحماية الاجتماعية / وزارة العمل والشؤون الاجتماعية .
- مرشحة العراق عن الآلية الوطنية للنهوض بالمرأة العربية في جامعة الدول العربية من قبل السيدة بغداد عضو الجلس التنفيذي لنظمة المرأة العربية .
 - عضو اللجنة الدائمة العليا الدائمة للنهوض بواقع الرأة العراقية.
 - عضو اللجنة العليا لتمكين المرأة الريفية.
 - عضو في لجنة الوطنية الدائمة للقانون الدولي الإنساني.
 - · مرشحة وزارة العمل والشؤون الاجتماعية في اللجنة العليا لأغاثه وإيواء العوائل النازحة.

٣ - بعض آليات التمكين الاقتصادي للمرأة الموريتانية: منظمتا نساء بنك - وموريتانيا ألفىن نموذحاً.



🖟 ۰ د. ينصرها محمد محمود

موریتانیا ۱

ملخص الورقة

تحملت الرأة في موريتانيا، كغيرها من البلاد العربية، منذ زمن بعيد أعباء حياة تكتنفها صنوف من الغبن والاستغلال والتهميش لا تعيها إلا من عاشتها جسدا وروحا، وفي محاولة للحد من غياب الرأة أو تغييبها والتخفيف من معاناتها سعت موريتانيا إلى المساهمة في»التمكين الاقتصادي للمرأة « منذ تسعينات القرن الماضي، بعد أن أصدرت هيئات الأمم المتحدة ، توصيات بضرورة إدماج تنمية المرأة، ضمن برامج وخطط التنمية الوطنية للحكومات، وذلك من خلال إقامة العديد من المشاريع الاقتصادية والاجتماعية غايتها:»توزيع السلطة غير التكافئة بين الرجل والمرأة ، من خلال دعم اعتمادها على ذاتها وتعزيز قدراتها، من أجل مشاركة أفضل في دوائر صنع القرار الختلفة». واعتمدت موريتانيا للوصول إلى هذا الهدف عدة مقاربات ، بدءا بالعمل من أجل الساواة ومحاربة الفقر في صفوف النساء، ثم التمكين الاقتصادي والاجتماعي للمرأة، وانتهاء بدمج استراتيجية التمكين الاقتصادي للمرأة في خطط وبرامج القطاعات الحكومية.

ولكن هل مكنت هذه الجهود من الوصول إلى الهدف المطلوب؟ وما هي التحديات التي ما زالت تواجه تمكين المرأة؟

ينصرها بنت محمد محمود

- · المهنة حاليا: أستاذة بالمعهد الجامعي العالى التابع لجامعة انواكشوط ، (مادة النوع الاجتماعي).
 - التخصص الحالى: السوسيولوجيا (الرأة والتنمية والإعلام، الرأة والنوع).

الشهادات:

- دكتوراه في مجال المرأة والنوع، شعبة المرأة والكتابة، كلية الآداب، جامعة مولاي اسماعيل، مكناس الملكة الغربية، بعنوان: «صورة المرأة في الشعر النسائي: المتخيل الأنثوي (موريتانيا والغرب نموذجا).
 - شهادة الدراسات المعمقة (ماستر) تخصص: الرأة والتنمية والإعلام ، جامعة مولاي اسماعيل. مكناس. المغرب، ٢٠٠٥.
 - الإجازة (البكالوريوس): جامعة نواكشوط، ١٩٨٧.
 - شهادة الكفاءة في التدريس: المدرسة العليا لتكوين الأساتذة، ١٩٨٣.
 - الثانوية العامة في الآداب، نواكشوط ١٩٨١.

3- دور مشاريع التنمية المستدامة لجمعية المستقبل للتنمية في تعزيز معايير التمكين الاقتصادي للمرأة أثناء الأزمة الإنسانية في اليمن





ملخص الورقة

هذه الدراسة هدفت علي مستوي التمكين الاقتصادي للنساء المستفيدات من مشاريع الاستدامة التي تنفذها جمعية المستقبل لتنمية المرأة أثناء الأزمة الإنسانية في اليمن والكشف عن مدي الاختلاف في نسبة التباين في معايير تمكين الرأة باختلاف متغيرات الدراسة من خلال معايير الاقتصادي الأتية: القدرة على تغير مستوي العيشة ورفع المستوي الاقتصادي حرية التصرف في الدخل الرأي بالنسبة لعمل الرأة الاستقلال الاقتصادي والاعتماد علي الذات القدرة علي إدارة المشاريع والتعرف على علاقة بعض التغيرات الشخصية والاجتماعية والاقتصادية للدروسة بمستوي التمكين الاقتصادي للمرأة وتحديد المساهمة النسبية لأهم تلك المتغيرات في تفسير التباين الحادث في مستوي التمكين الاقتصادي للمرأة المستفيدة من المشاريع الاستدامة أجريت هذه الدراسة علي المستفيدات من المشاريع التنمية المستدامة أجريت مخرجات المشاريع حسب سنة التخرج تم أخذ عينة عشوائية من النساء المستفيدات وبلغ حجم العينة (١٦٥) مبحوثة وتم استخدام الاستبيان كأداة لجمع البيانات وذلك بعد اختبار صلاحية استمارة الاستبيان لتحقيق أهداف الدراسة بصفة مبدئية ثم تم إجراء التعديلات اللازمة لتصبح الاستمارة صالحة لجميع البيانات البحثية عما جمعت البيانات خلال شهر سبتمبر ٢٠١٨ وفي تحليل البيانات يتم استخدام معامل الارتباط البسيط (لبيرسون) من خلال استخدام برنامج AMOS وتظهر نتائج الدراسة مدي أهمية مشاركة المرأة في مشاريع التنمية المستدامة لجمعية المستقبل لتنمية المرأة في اليمن التنمية المستدامة والمساهمة في تحسين سبل العيش لدي المرأة وتحقيق معايير التنمية المستدامة والساهمة في تحسين سبل العيش لدي المرأة وتحقيق معايير التنمية المستدامة والساهمة في تحسين سبل العيش لدي المرأة وتحقيق معايير التنمية المستدامة والساهمة في تحسين سبل العيش لدي المرأة وتحقيق معايير التنمية المستدامة والساهمة في تحسين سبل العيش لدي المرأة وتحقيق معايير التنمية المستدامة والمساهمة في تحسين سبل العيش لدي المرأة وتحقيق معايير التنمية المستدامة والمساء المراسة على المرأة وتحقيق معايير التنمية المستدامة والمساء المستدامة المستدامة لمستدامة لمتحدد المستدامة المستدامة المراسة عليل المراسة والمساء المساء المستدامة المستدامة المستدامة المساء المستدامة المستد

إبتسام مبارك رمضان مسيعد

- بكالوريوس.
- رئيسة جمعية الستقبل لتنمية المرأة بتريم.
- نائبة مديرة شؤون الطالبات بجامعة اكاديمية.
 - تدريب في مجال التنمية الذاتية والمنية.
 - تدریب برامج أسریة.
- تدريب فرق تطوعية ببرنامج التواصل من أجل التنمية.
 - منظمة اليونسيف للطفل.

